وفقاً لمجلس الطاقة العالمي

السعودية الخامسة عربياً والـ51 عالمياً في مؤشر استدامة الطاقة

احتلت المملكة المرتبة الخامسة عربيا والـ51 عالميا من اجمالي 129 دولة وفقا لمؤشر استدامة الطاقة 2013 الصادر عن مجلس الطاقة العالمي.

ويصنف المؤشر الدول المختلفة من حيث قدرتها على توفير نظام للطاقة يتصف بالاستقرار وامكانية تحمل تكاليفه والمحافظة على البيئة.

وتصدرت قطر الدول العربية وشغلت المركز 17 عالميا وجاءت تونس في المركز الثاني عربيا والـ36 عالميا والبحرين في المركز الثالث عربيا والـ38 عالميا والامارات في المركز الرابع عربيا والـ44 عالميا.

وجاءت عمان في المركز السادس عربيا والـ62 عالميا والكويت في المركز السابع عربيا والـ66 عالميا، ومصر في المركز الثامن عربيا والـ76 عالميا وسورية في المركز التاسع عربيا والـ87 عالميا.

ووفقا لمجلس الطاقة العالمي، فإنه يتوجب على قطاع الطاقة العالمي أن يلعب دورا أكبر في عملية التحوّل إلى أنظمة الطاقة المستدامة، إذا ما كنا نريد فعلاً تحقيق الأهداف التنموية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة.

وأوضح التقرير أن استفادة مليارات البشر من أنظمة الطاقة المستدامة في العقود القادمة رهن بزيادة الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص.

وقد أعرب صانعو السياسات في العالم عن قلقهم من أن يؤدي الافتقار إلى تفاهم دولي حول كيفية معالجة إشكاليات التغيّر المناخي، وإطار عمل نظام الطاقة المستقبلي، بالتزامن مع الانقطاعات الكبيرة الناجمة عن التقنيات الجديدة والأنماط المتغيرة بسرعة لاستخدام وتوفير الطاقة، إلى زيادة صعوبة تطوير وتطبيق سياسات طاقة طويلة الأمد.

وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر التي تواجه القطاع والمستثمرين فيه، الأمر الذي يستدعي معالجته في سبيل السعي الجاد لتحقيق التحوّل المستقبلي الذي تمس الحاجة إليه في قطاع الطاقة.

تصنيف السعودية جاء بناء على قدرتها على توفير نظام للطاقة يتصف بالاستقرار

ويفوق أداء الدول التي تمتلك حصصا أكبر من الطاقة المنتجة من مصادر طاقة منخفضة أو عديمة البصمة الكربونية والمدعومة ببرامج راسخة لتحقيق كفاءة عالية في استهلاك الطاقة أمثال سويسرا والدانمارك والسويد، أداء معظم الدول الأخرى عبر العناصر الثلاثة للإشكالية الثلاثية.

يأتي ذلك في الوقت الذي احتلت المملكة العام الماضي المرتبة الاولى عربيا و17 عالميا بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

وبين التقرير ان ما يقرب من 2 تريليون دولار يمكن توفيرها من خلال تدابير ذات كفاءة في استخدام الموارد عبر ثلاثة قطاعات فقط، هي الكربون والحديد والصلب، وذلك في الاقتصادات الكبرى وحدها.

واضاف التقرير ان تحجيم الاستهلاك المستدام وكفاءة استخدام الموارد، وتحديد الفرصة وحتمية للعمل من خلال صناعة اكثر كفاءة بالموارد، يمكنها خلق قيمة اقتصادية من دون استنزاف البيئة وتدهورها.

مع تقديم تسهيلات في السداد ونسبة المرابحة

«التصنيع الوطنية» تكسب ثقة 9 بنوك سعودية وإماراتية وتحصل على قرض بـ 4 مليارات ريال

اتمت شركة التصنيع الوطنية امس تمويل مرابحة متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية بمبلغ اربعة مليارات ريال تتميز هذه العملية بإمكانية تغيير نسبة المرابحة ويكون تنافسيا. وحظر اللقاء الذي عقدته شركة التصنيع الوطنية أطراف التمويل التي تتكون من مجموعة من البنوك السعودية والخليجية ضمت، بنك الرياض، مصرف الراجحي، بنك البلاد، بنك الإمارات دبي الوطني، البنك السعودي البريطاني، مجموعة ساميا المالية، البنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي للاستثمار. وكانت التصنيع قد وقعت اتفاقيات تمويل مع البنوك الأربعاء الماضي بمدة سداد تبلغ ثماني سنوات تشمل فترة سماح سنة واحدة، ويتم السداد باقساط نصف سنوية متساوية. وقد تم تغطية القرض «1.5» مرة، وهو ما يمنح التصنيع مزيدا من المرونة المالية حيث يتم توجيه قيمة القرض إلى تمويل حصص الشركة في المشروعات المستقبلية وإعادة تمويل قروضها الحالية.

واعتبر المهندس مبارك بن عبد الله الخفرة رئيس مجلس إدارة التصنيع أن هذه الصفقة إنجاز كبير تمكن الشركة من الصرف على مشاريعها المستقبلية، مضيفا كما أن هذا التمويل يمكن «التصنيع» من سداد ديونها بنسبة تكلفة منخفضة ومرونة أكثر في الشروط التمويلية. وقال الخفرة في مؤتمر صحافي عقد بمناسبة توقيع اتفاقية التمويل بمبلغ 4 مليارات ريال:أن مشاركة 3 بنوك جديدة على مستوى المقر الرئيسي وهو ما يزيد من عدد البنوك الإستراتيجية للتصنيع، مشيرا إلى أن ذلك يعكس قوة الاقتصاد السعودي وقدرة البنوك على تمويل المشاريع الكبرى.

وأكد الخفرة ان إتمام هذا التمويل يعكس مدى ثقة القطاع المصرفي والسوق بشكل عام في التصنيع، وفي قوتها المالية وقدرتها على السداد، مما يدعم نجاحها في تنفيذ استراتيجياتها لتنويع مصادر تمويلها والاعتماد بشكل اكبر على التمويل طويل الأجل، مما يساعد على النمو والتوسع في كافة إعمال الشركة ومشروعاتها. وعبر الرئيس التنفيذي للتصنيع عن تقديره وامتنانه لممثلي البنوك الذين أسهموا في إتمام هذا التمويل الذي سينعكس إيجابا على عمليات التصنيع مشيراً إلى أن ذلك سيعطيها المرونة اللازمة لتنمية أعمالها وتحقيق محفظة متوازنة من المنتجات تحميها من تقلبات الأسعار في عالم متغير. وأشار النزهة إلى الدور المستمر للبنوك في مسيرة الشركة مما عزز من تواجدها في أسواق البتروكيماويات والكيماويات والمنتجات الصناعية الأخرى محليا وإقليميا ودوليا، لافتا إلى أن الشركة سوف تدعم مشاريعها التي تمكنها من المنافسة في هذه الأسواق.

يشار إلى أن هذا التمويل يأتي إطار دعم التصنيع لمسيرتها للنمو والتوسع وتعزيز قدراتها للدخول في مشروعات جديدة ومتميزة، حيث أصبحت التصنيع ثاني اكبر شركة صناعية وثاني اكبر شركة بتروكيماويات في السعودية، كذلك توجهت التصنيع الى العالمية فاصبحت ثاني اكبر منتج لمادة ثاني أكسيد التيتانيوم في العالم بعد استحواذ احدى شركاتها وهي شركة كريستل العالمية على مصانع لإنتاج المادة في 6 دول و5 قارات حول العالم.

خبراء: التمويل أكبر تحد يواجه منشآت الأعمال

«كونا»: رأى خبراء متخصصون شاركوا في اجتماع اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا «اسكوا» في العاصمة الاردنية ان الحصول على التمويل بات من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة العربية والعالم اجمع.

وأشار الخبراء في ختام مداولات استمرت يومين وعقدت بمشاركة ممثلي الدول الاعضاء في «اسكوا» ومنها الكويت الى ان الحكومات وحدها لم تعد قادرة على توفير ما يلزم للنهضة الاقتصادية والتنمية في المنطقة العربية ما يتعين على القطاع الخاص أن يقوم بدور رئيسي في جذب الاستثمار. وشددوا على اهمية دور القطاع الخاص في تحسين المناخ الاستثماري وتنويع الانتاج والتركيز على المكون التكنولوجي والعنصر البشري بالتاهيل والتدريب وترشيد القرارات المتعلقة بالانتاج والتمويل والتسويق.

ووفق المشاركين فان القطاع الخاص لن يتمكن من اداء الدور الريادي المطلوب منه إلا بدعم حكومي يضمن إيجاد إطار تشريعي محفز ومستقر قادر على توطين الاستثمارات.

وكان خبراء عرب واجانب بداوا امس البحث عن سبل لتطوير البيئة التمويلية بالمنطقة العربية لايجاد حلول لفوائض السيولة النقدية في البنوك والخروج من الأزمة التمويلية التي تعانيها معظم الاقتصادات العربية وخاصة التمويل الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتناول المشاركون موضوع التمويل الإسلامي كاحد المصادر الجديدة للتمويل ودور مؤسسات الاعمال في تسهيل وصول وحصول المنشآت الاقتصادية بشكل عام والصغيرة والمتوسطة منها بشكل خاص على التمويل بالإضافة الى مناقشة آثار تحويلات العاملين في تمويل التنمية بالمنطقة العربية.

بنك ستاندرد تشارترد يعلن عن الفائز بجائزة الرئيس التنفيذي للتميز في الخدمة

أعلن بنك ستاندرد تشارترد مؤخراً عن الفائز بجائزة الرئيس التنفيذي للتميز في الخدمة. وفي حفل أقيم في مقر البنك الرئيسي في المنامة توّج الموظف البحريني السيد يعقوب بوجيري، مدير في إدارة النقد، لتفانيه وإخلاصه في العمل وتقديم أفضل الخدمات.

ويهدف برنامج جائزة الرئيس التنفيذي للتميز في الخدمة، الذي أطلق في شهر أبريل الماضي، إلى تقدير موظفي بنك ستاندرد تشارترد في البحرين لتفانيهم في التميز في خدمة ومساعدة الزملاء والأقسام الداخلية ، والتميز في خدمة عملاء البنك وزبائنه، والتميز في خدمة المجتمع من خلال الأعمال التطوعية وجمع التبرعات والأنشطة الخيرية.

وتعليقا على منح السيد يعقوب بوجيري جائزة الرئيس التنفيذي للتميز في الخدمة ، صرّح السيد حسّان أمين جرّار، الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد البحرين، «أهنئ السيد يعقوب لحصوله على الجائزة لهذا الشهر وهذا دليل على الجد والتفاني في العمل. والجدير بالاشارة إلى أنّ البحرينيين يشكلون ما يقارب 70 في المئة من البنك كما أن جميع مديري وموظفي فروع «ستاندرد تشارترد» في البحرين، والتي يبلغ عددها 7 فروع، هم مواطنون بحرينيون».

ويحظى الموظفون في نهاية كل شهر، بفرصة ترشيح أنفسهم أو زملائهم. كما يمكن للموظفون المتعاقدون من أمثال العاملين في قسمي الصيانة والأمن الترشح والتأهل للجائزة. وترسل الأسماء والاستمارات إلى البريد الإلكتروني ceo.service@sc.com حيث تقوم لجنة بتقييم الطلبات والتصويت على القائمة النهائية بناءً على حيثيات الخدمات المميزة المرشحة.

تكريم الفائز

إيرباص تفوز بطلبية لعدد 31 طائرة من الخطوط اليابانية

برشلونة «اسبانيا» – طوكيو «رويترز»: أعلنت ايرباص يوم الاثنين فوزها بأول طلبية من الخطوط الجوية اليابانية لتدخل آخر سوق كبيرة تهيمن عليها منافستها بوينج بعد أن ألقى تأجيل تسليم الطائرة 787 دريملاينر ووقف رحلاتها بظلاله على شركة صناعة الطائرات الأمريكية.

وتشمل الطلبية 31 طائرة ايه350 بقيمة 9.5 مليارات دولار بحسب السعر المعلن وتأتي إثر منافسة محتدمة بين شركتي صناعة الطائرات في حين تسعى أكبر شركتي طيران في اليابان لشراء عشرات الطائرات للرحلات الطويلة وذلك على مدار العشر سنوات القادمة. ويتضمن الاتفاق خيارا لشراء 25 طائرة أخرى من نفس الطراز أي أن الإجمالي قد يصل إلى 56 طائرة. وقال سكوت هاملتون المتخصص في شؤون الطيران والمدير في ليهام كو ومقرها سياتل «هذا مكسب ضخم لايرباص وخسارة كبرى لبوينج». وقال خبراء في صناعة الطيران إن إرجاء تسليم الطائرة 787 دريملاينر وما أعقبه من وقف رحلاتها بسبب ارتفاع حرارة البطاريات قد أضر بصورتها وألقى بظلال من الشك على قدرة بوينج على تسليم الطائرات في الموعد المحدد. وقالت الخطوط الجوية اليابانية وايرباص إن الطائرات الجديدة ستدخل الخدمة في عام 2019.

وقال فابريس بريجيه الرئيس التنفيذي لايرباص في مؤتمر بالهاتف «هذه أضخم طلبية تفوز بها ايرباص للطائرة ايه350 هذا العام وأكبر طلبية على الاطلاق من شركة يابانية».

وقالت بوينج انها تشعر بخيبة أمل لكنها تحترم قرار الشركة اليابانية وقال المتحدث باسم الشركة في رسالة بالبريد الالكتروني «بنينا شراكة قوية مع الخطوط الجوية اليابانية على مدار الأعوام الخمسين الماضية ونتطلع لمواصلة الشراكة في المستقبل».

فابريس بريجيه الرئيس التنفيذي لايرباص ورئيس الخطوط اليابانية اثناء مؤتمر صحافي في طوكيو

توقعات بتحقيق الاقتصاد الألماني نموا بنسبة 1.5 في المئة

«كونا»: توقع معهد الاقتصاد الالماني امس ان يحقق الاقتصاد الالماني في عام 2014 نموا بنسبة 1.5 في المئة ما يعكس تفاؤل المعهد بخروج اكبر اقتصاد في اوروبا من التباطؤ الذي يعانيه بسبب ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو وضعف الاقتصاد العالمي.

وقال المعهد الذي يتخذ من مدينة «كولون» غربي المانيا مقرا له في تقريره الشهري الصادر «اننا لا نتوقع ان يحقق اقتصاد المانيا نموا كبيرا بسبب الضعف الذي يعانيه الاقتصاد العالمي».

واضاف «انه نظرا لنمو الاقتصاد الالماني في العام الحالي بنسبة 0.5 في المئة فقط يمكن القول ان توقعاتنا للعام المقبل 1.5 في المئة جيدة ولكن بشروط».

واوضح رئيس المعهد ميشائيل هوتنر في تعليقه حول هذه التوقعات ان «الاقتصاد الالماني سيشهد نموا مشروطا بتحسن الظروف الاقتصادية اوروبيا وعالميا».

وعن دور ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو في تراجع النمو الاقتصادي الالماني ذكر ان «رؤية البلدان الاوروبية التي تعاني من الازمة نورا في اخر النفق واقبال الشركات الالمانية لا سيما الكبيرة والمتوسطة منها على الاستثمار له تاثير ايجابي ومباشر على نمو اكبر اقتصاد في اوروبا».

توقيع عقد تصميم وتنفيذ مشروع سكة الحديد «الجبيل-الدمام»

الرياض – «واس»: وقّع وزير المالية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الدكتور إبراهيم العساف عقدا مع تضامن شركة تيرنا اس ايه اليونانية وشركة الأومير للتجارة والمقاولات، لتصميم وتنفيذ الجزء التابع لمشروع سكة حديد الشمال – الجنوب من مدينة الجبيل الصناعية إلى مدينة الدمام والممتد بطول 120 كيلو مترا لنقل الركاب والبضائع.

ويشمل العقد تقديم المواد والمعدات والعمال والتجهيزات اللازمة والصيانة وذلك بتكلفة إجمالية مقدارها 827.400.000 ريال ، ومدة التنفيذ 34 شهرا.

«بنك الرياض» يربح 2.9 مليار ريال في 9 أشهر

الرياض – «واس»: بلغ صافي الربح الذي حققه بنك الرياض في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013م ، 2917 مليون ريال ، مقابل 2656 مليون ريال العام الماضي بارتفاع بنسبة 9.83 في المئة .

وأوضح البنك في بيان له اليوم على موقع تداول أنه حقق صافي ربح للربع الثالث من العام الحالي بلغ 998 مليون ريال مقابل 840 مليون ريال بارتفاع بنسبة 18.81 في المئة ، ومقابل 986 مليون ريال عن الربع السابق بارتفاع بنسبة 3.1 في المئة ، لتبلغ ربحية السهم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 1.94 ريال مقابل 1.77 ريال.

وعزى البنك النتائج المحققة في الربع الثالث والأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى الزيادة في إجمالي دخل العمليات وانخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية.

البنك الدولي يتوقع تباطؤ النمو في شرق آسيا بـ7.1 في المئة

«كونا»: توقع البنك الدولي امس تباطؤ معدلات النمو في البلدان النامية في منطقة شرق آسيا بنسبة 7.1 في المئة في العام الحالي وبنسبة 7.2 في المئة في عام 2014 موضحا أن النمو في تلك البلدان النامية مازال يقود باقي اقتصادات دول العالم.

وذكر البنك الدولي في نشرته حول «أحدث المستجدات الاقتصادية في شرق آسيا والمحيط الهادئ» ان معدلات النمو في شرق آسيا تسير بخطى أبطأ من قبل مبينا أن الصين تشهد في الوقت الحالي تحولا من اقتصاد موجه للتصدير الى التركيز على الطلب المحلي.

واضاف ان النمو يتباطأ ايضا في البلدان المتوسطة الدخل والأكبر حجما كاندونيسيا وماليزيا وتايلند وذلك في ضوء تراجع الاستثمارات وانخفاض أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية اضافة الى نمو أقل من المتوقع للصادرات.

واوضح البنك الدولي ان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مازالت المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي مبينا أن المنطقة تسهم بنسبة 40 في المئة من اجمالي نمو الناتج المحلي للعالم متفوقة على المناطق الأخرى حول العالم.

وافاد بأن معدلات نمو الاستثمار تتباطأ في البلدان الأكبر حجما في رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» ومنها اندونيسيا وتايلند وماليزيا في حين ساعد ارتفاع نسبة الاستهلاك وتحويلات المغتربين في تعزيز الاقتصاد الفلبيني مشيرا الى الاقتصادات الأصغر حجما بالمنطقة كالاقتصاد الكمبودي الذي استفاد من التوسع في صادرات الملابس الجاهزة والسياحة.